أثر انضمام دولة قطر لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة التحويلية

دكتورة / منار علي محسن مصطفى

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

خبير إقتصادي - بإدارة الدراسات الصناعية

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - الدوحة - قطر

مقدمة :

بدأت جولة أوروجواي مفاوضاتها في سبتمبر 1986 وانتهت في 15 ديسمبر 1993 بالتوصل إلى مجموعة اتفاقيات تنظم التجارة الدولية ، فضلاً عن التوصل إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO اعتباراً من أول يناير 1995 .

ولا شك أن جولة أوروجواي تحمل آثاراً هامة على الاتجاهات الاقتصادية للنظام العالمي ، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن تحسين آلية دخول الأسواق وانفتاحها نتيجة التنفيذ الكامل لجولة أوروجواي (أي سنة 2005) سيؤدي إلى زيادة مقدارها 1% سنوياً في الدخل العالمي خلال السنوات القادمة وتتراوح قيمة الزيادة بين 212 و 274 بليون دولار سنوياً بأسعار عام 1992 [1] ، وستكون حصة الدول النامية من هذه الزيادة حوالي الثلث . كما أكدت بعض الدراسات[2] أن جولة أوروجواي ستؤدي إلى نمو كبير في التجارة العالمية ، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم التجارة سينمو بمعدل سنوي يتراوح بين 4.5% و 5% .

ومن المتوقع أن تستفيد دول العالم ، بوجه عام من الزيادة التدريجية في التجارة والاستثمار والدخل في سياق التطبيق المرحلي لأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية ولكن سوف يختلف توزيع المكاسب والخسائر سواء بين المجموعات الاقتصادية المختلفة أو بين الدول المختلفة داخل المجموعة الواحدة .

لذا فإن مدى الاستفادة أو الضرر الناجم عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سوف يختلف من دولة لأخرى تبعاً لمختلف آثار أحكام أو نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصادياتها والتي تتوقف بدورها على الخصائص المحلية الاقتصادية لكل دولة .

كذلك إن التوزيع غير المتساوي بين الدول للمكاسب والخسائر يقتضي من صانعي السياسات الاقتصادية أن يدركوا في مرحلة مبكرة ما ينطوي عليه ذلك من ضرورة إعادة تخصيص الموارد وإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي ، وإعادة النظر في السياسات الصناعية والتجارية والاقتصادية لزيادة القدرة المحلية على التكيف مع النظام العالمي الجديد .

في إبريل 1994 ، بعد مفاوضات دامت أكثر من ثمانية أشهر ، انضمت دولة قطر إلى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف الملحقة بها .

يهدف البحث إذن إلى دراسة وتحليل أثر انضمام دولة قطر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة التحويلية ، ومن ثم وضع تصور للسياسات المقترحة التي من شأنها تعظيم المنافع ، وتحقيق اندماج أفضل في النظام العالمي الجديد .

تنقسم الدراسة إلى قسمين : يهتم القسم الأول منها باستعراض مختصر عن أهم القواعد والأحكام المنظمة لتجارة السلع الصناعية في إطار اتفاقية أوروجواي ، ثم تحليل أهم العوامل المحلية المؤثرة في درجة الاستفادة من كل منها ، ومن ثم تحليل آثارها المباشرة المتوقعة على الصناعة التحويلية القطرية . بينما يختص القسم الثاني بوضع تصور حول أهم السياسات التي يجب على دولة قطر إنتهاجها ، والتي من شأنها الوصول إلى تعظيم المكاسب والحد - بقدر الإمكان - من الآثار السلبية إن وجدت .

القسم الأول : أهم القواعد المنظمة لتجارة السلع الصناعية في إطار جولة أوروجواي وآثارها المتوقعة على الصناعة التحويلية في دولة قطر :

انضمت دولة قطر في إبريل 1994 إلى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف المتعلقة بها ، لتكون بذلك الدولة العربية الثامنة المنضمة[1] . وقد يثير انضمام دولة قطر ، كغيرها من الدول ، تساؤلات حول الآثار المباشرة لأحكام أو نصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية المختلفة (الدولة الأولى بالرعاية ، النفاذ إلى الأسواق ، الإغراق ، الدعم والرسوم التعويضية ، والإجراءات الوقائية) على الإنتاج الصناعي سواء الموجه للتصدير أو الموجه لإنتاج بدائل الواردات .

ويتوقف تحديد هذه الآثار إجمالاً على عدة عوامل محلية نذكر منها : درجة انفتاح الاقتصاد القطري وطبيعة تخصصه السلعي ، والسياسات الاقتصادية والتجارية والصناعية المتبعة ، بالإضافة إلى قدرة ومرونة هيكل الإنتاج المحلي على التوافق مع النظم والقواعد الجديدة

(١) الدول العربية الثماني المنضمة هي : مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين .

المنظمة للتجارة الدولية ، ومدى كفاءة الجهاز الإداري والإطار المؤسسي على إدارة السياسة التجارية والاقتصادية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . كما يرتبط بقدرة الحكومة القطرية على الاستفادة من المعاملة التميزية أو التفضيلية التي تمنحها الاتفاقية للدول النامية .

وتتمثل أهم القواعد والمبادئ التي بنيت عليها الاتفاقية المتعلقة بالسلع الصناعية في ست اتفاقيات[3] هي : مبدأ الدولة الأولي بالرعاية ، اتفاقية النفاذ إلى الأسواق ، اتفاقية مكافحة الإغراق ، اتفاقية الإعانات والإجراءات التعويضية ، اتفاقية الحماية ، اتفاقية علاج ميزان المدفوعات .

وفيما يلي نستعرض هذه الاتفاقيات ، ثم نقوم بتحليل لأهم العوامل المحلية المؤثرة في درجة الاستفادة من كل منها ، ومن ثم آثارها المباشرة على الصناعة التحويلية القطرية .

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

يجب أن تبنى التجارة على أساس عدم التمييز بين البلاد المختلفة الأعضاء في الاتفاقية، أي المساواة في المعاملة بين كل البلاد المتاجرة . وهو المبدأ المعروف بالدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation (المادة 1) ومعناه أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى (تخفيض أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة أو غيرها) لابد أن تنسحب تلقائياً إلى كل البلاد المتاجرة دون المطالبة بذلك ، وبذلك تتساوى كل البلاد الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية ويستثنى من ذلك من حيث المبدأ الاتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، والإجراءات لصالح الدول النامية وفيما بينها (المادة 18 ب و 24) .

وفيما يلي تفصيل هذه الاستثناءات :

١-١: استثناءات الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة:

تسمح الاتفاقية بإنشاء مشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، وتعتبرها استثناء من شرط المعاملة بالمثل ، أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، بمعنى أن ما تتبادله الدول الأعضاء من مزايا تجارية في نطاق هذه الاتفاقيات لا يمتد تلقائياً إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى بهذه الصفة . ويسري هذا السماح على مشاريع التكامل القائمة قبل نفاذ الجات أو التي تقوم بعدها ، وسواء أقامتها الدول الأعضاء قبل انضمامها للجات أو بعدها ، وسواء كانت تضم دولاً أطرافاً في الجات أو دولاً أخرى غيرها . غير أن الأطراف المتعاقدة في الجات هي التي تكون

ملزمة تجاه الجات بمقتضى الأحكام المنظمة لهذه المشاريع في اتفاقية الجات . وتركز الجات (المادة 24) على مناطق التجارة الحرة ، والاتحادات الجمركية باعتبار أنهما المعنيان بالجوانب التجارية. ولكن مشروع التكامل يمكن أن يكون أبعد مدى من ذلك بأن يتخذ صورة سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي .

وتتضمن المادة 24 من اتفاقية الجات الأصلية لعام 1947 الأحكام المنظمة للقواعد ، والاشتراطات التي تتطلبها الاتفاقية في مثل هذه المشروعات لكي تكون متمشية مع روح نصوص الاتفاقية . من أهم هذه الاشتراطات :

- أن تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي المذكورة خطة عمل ، وجدولاً زمنياً كاملين يطبقان لتحقيق التكامل خلال فترة زمنية مناسبة .
- أن تنص الاتفاقيات على إلغاء الرسوم الجمركية ، والأنظمة التقييدية الأخرى للتجارة على التبادل التجاري كله أو معظمه بصورة جوهرية بين الدول الأعضاء . وأن تؤدي إلى تيسير التجارة بين أعضائها وليس إلى تقييدها مع الدول الأعضاء الأخرى .
- لا يجب أن تكون الرسوم الجمركية أو القواعد المطبقة على التجارة في كل دولة (في حالة منطقة التجارة الحرة) أو الموحدة (في حالة الاتحاد الجمركي) بعد إنشاء التكامل الاقتصادي، أعلى أو أكثر تقييداً عما كانت عليه قبل إنشاء التكامل .
- يجب توافر كافة هذه الشروط أيضاً في حالة أي اتفاقية مرحلية لإنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة .

استحدثت وثيقة تفاهم تفسيرية ضمن وثائق اتفاقية الجات لعام 1994 للمادة 24 تضفي على هذه المسألة أهمية ومرونة أكبر ، بما يجعلها في الواقع تنطوي على تشجيع قيام التكتلات ، ومن أهم ما تضمنته ما يلي :

- ◆ الاعتراف بانتشار مناطق التجارة الحرة والاتحادات التجارية في العالم منذ عام 1947 وتزايد أهميتها .
- ◆ يمكن للعضو في مشروع التكامل التفاوض على زيادة رسوم جمركية سبق له الالتزام بعدم زيادتها على سلع معينة ، بسحب أو تعديل الالتزام الجمركي المتعلق بها . وتنظم مفاوضات لهذا الغرض قبل إجراء التعديل .

- إذا لم يشتمل المشروع على خطة وجدول زمني فإنه يمكن للجات التقدم بتوجيه مقترحات بها على الدول الأعضاء المعنية . وإذا لم تعمل تلك الدول بهذه التوصية يمكن إعادة بحث المشروع في مرحلة لاحقة .

- تنطبق على مشاريع التكامل الاقتصادي القواعد الجدية لتسوية المنازعات المعمول بها في مواجهة الدول الأعضاء المنفردة .

١-٢: استثناءات الدول النامية:

قسم الجات الدول الأعضاء إلى ثلاث مجموعات : الدولة المتقدمة ، الدول النامية ، والدول الأقل نمواً . وقد تم تعريف الدول الأقل نمواً بأنها الدول التي لا يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عن ألف دولار . أما باقي الدول النامية فإنها تشمل وفقاً لتصنيف الجات : أمريكا اللاتينية ، وأوروبا الشرقية (رومانيا ويوغسلافيا) ، وإفريقيا باستثناء جنوب إفريقيا ، الشرق الأوسط وآسيا باستثناء أعضاء الـ OECD.[4] .

وتمنح الاتفاقية الدول النامية والدول الأقل نمواً معاملة تفضيلية وتستثنيهم من بعض مبادئ وإجراءات الجات ، ومن ضمنها شرط المعاملة بالمثل - مراعاة لظروفها الاقتصادية . وتتمثل أهم الامتيازات التي تحصل عليها الدول النامية في ظل اتفاقيات أوروجواي فيما يلي : أحكاما تقضي بمنح المصدرين من البلدان النامية معاملة أكثر تفضيلاً في تطبيق التدابير الجمركية ، مستوى التزام أقل للبلاد النامية ، وإعفاءات للبلاد الأقل نمواً ، فترات انتقالية أطول بالنسبة للتنفيذ الكامل لمعظم الالتزامات ، حكما يقضي بتقديم مساعدات فنية للبلدان النامية.

وعليه فإنه يسري ، على دولة قطر إثر انضمامها لاتفاقية منظمة التجارة العالمية مبدأ عدم التمييز . حقيقة كل الدول المنضمة تتمتع بنفس الميزة فلا تكتسب دولة قطر ميزة خاصة للدخول إلى الأسواق ، ولكن من ناحية أخرى فإن عدم انضمام دولة قطر إلى منظمة التجارة العالمية كان في غير صالحها ويعرضها لأضرار . ذلك أن كل البلاد الأعضاء في المنظمة كانت غير ملتزمة إزاءها بما تفرضه عليها الاتفاقية من التزامات . فالبلاد الأعضاء غير ملتزمة بتحرير تجارتها في مواجهة البلاد غير الأعضاء ، كما أنها غير ملتزمة بعدم التمييز ضدها أو تطبيق قواعد السلوك المنصوص عليها في الاتفاقية . صحيح أن البلاد الأعضاء في ممارستها العادية لم تفعل ذلك ولكن كان يمكنها أن تسلك سلوكاً آخر دون تعقيب .

بالإضافة لذلك فإن انضمام دولة قطر وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي لا يلغي إمكانية إنشاء اتحاد جمركي بين دول المجلس - حيث تسمح به قواعد الجات طالما التزمت دول المجلس بالأحكام المنظمة للقواعد والاشتراطات التي تتطلبها الاتفاقية سواء الأصلية لعام 1947 (المادة 24) أو المستحدثة بوثيقة تفاهم تفسيرية لعام 1994 .

ودولة قطر تعتبر من الدول النامية وفقاً لتقسيم الجات حيث أنها تدخل ضمن الدول النامية في الشرق الأوسط وآسيا ، لذا فهي تتمتع بكافة الامتيازات والمعاملة التفضيلية التي تتمتع بها بقية الدول النامية .

نخلص إذن إلى استفادة دولة قطر استفادة تامة من اتفاقية الدول الأولى بالرعاية واستثناءاتها سواء الخاصة بالدول النامية ، أو تلك التي تسمح لها بإقامة اتحاد جمركي مع دول مجلس التعاون الخليجي .

٢- إتفاقية النفاذ إلى الأسواق :

إن نتائج مفاوضات الوصول إلى الأسواق أو النفاذ إلى الأسواق تلزم المشاركين بتقديم تنازلات جمركية على المنتجات الصناعية خلال مدة زمنية معينة قد تأخذ شكل الإنهاء ، أو الربط أو خفض معدلات التعريفات ، أو تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية .

يتم تنفيذ هذه التنازلات تدريجياً ، وبقدر متساو على مدار خمس سنوات ، إلا إذا نص على خلاف ذلك في الجدول الخاص بالعضو .

تم تسجيل الالتزامات في جداول وطنية ملحقة باتفاقية جولة أوروجواي وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة النهائية ، توضح الجداول شكل هذا التنازل ، ونسبته وقيمته المطلقة والمدى الزمني له .

ويتعلق محتوى الجدول بجانبين هامين : أولهما الجانب الخاص بتخفيض الحواجز التجارية التي تعمل على ضمان وجود أسواق أكثر انفتاحاً ، وأكثر استقراراً . أما الجانب الثاني : فيتعلق بتثبيت أو ربط التعريفات . وهذا يمثل التزاماً من الحكومة بعدم زيادة مستوى التعريفة الجمركية المثبتة عن المستوى المحدد في الجدول القطري ، إلا من خلال التفاوض مع الشركاء التجاريين الذين يهمهم الأمر . وبذلك تكون دائماً التعريفات المثبتة في الجداول الوطنية بعد

جولة أوروجواي قد حددت عند مستوى أعلى من المستوى المطبق حالياً . أي يكون على شكل حدود قصوى أو سقوف لمعدلات التعريفة الجمركية التي تفرض على المنتجات المنصوص عليها في الجداول الوطنية .

ونتج بالتالي عن مفاوضات جولة أوروجواي مزيد من تحرير التجارة من خلال إلغاء أو خفض التعريفة الجمركية ، حيث قدمت الدول المتقدمة التزامات بخفض تعريفتها الجمركية على السلع الصناعية (فيما عدا النفط) من معدل نسبته 6.5% في المتوسط إلى 3.8% ، أي بلغ المتوسط العام لنسبة التخفيض الجمركي للواردات من السلع الصناعية في الدول المتقدمة من كل المصادر الجغرافية 40% ، كما التزمت بتخفيض تعريفتها الجمركية على الواردات من السلع الصناعية غير النفطية من الدول النامية من معدل نسبته 6.8% إلى 4.3% في المتوسط أي بلغت نسبة التخفيض 37% .

ومن ناحية أخرى فقد تعهدت الدول الأعضاء بتثبيت التعريفات ، مما أدى إلى زيادة في نصيب الواردات من المنتجات غير الزراعية الخاضعة للتثبيت مع استبعاد المنتجات النفطية من 94% إلى 99% في البلاد المتقدمة ومن 13% إلى 61% في البلاد النامية ومن 74% إلى 96% للبلاد المتحولة لنظام السوق[5] .

٢-١: التزام دولة قطر بتخفيض وتثبيت التعريفة الجمركية :

قدمت دولة قطر ، كغيرها من الدول المنضمة ، التزامات بتخفيض ، وربط التعريفة الجمركية على بعض المنتجات الصناعية . فقد قامت بتخفيض التعريفة الجمركية على بعض المنتجات الكيماوية ، وذلك نتيجة لانضمامها إلى اتفاقية التعريفة الجمركية الموحدة للمنتجات الكيماوية Agreement for Chemical Tariff Harmonization وتحدد هذه الاتفاقية مستوى التخفيضات الجمركية على الوادرات من المنتجات الكيماوية . كما تحدد الاتفاقية الجدول الزمني لتحقيق هذا المستوى من التخفيض ، وبناء على مستوى التعريفة الأصلي المطبق. كما قدمت دولة قطر التزامات بشأن ربط التعريفة الجمركية على بعض وارداتها الصناعية .

٢-٢: أثر التخفيض والتثبيت الجمركي على الصناعة في دولة قطر :

فيما يلي تحليل لأثر هذه الاتفاقية على قطاع الصناعات التحويلية القطرية سواء لجانب التخفيضات الجمركية أو لتثبيت التعريفات .

٢-٢-١: أثر التخفيضات الجمركية على الصناعة القطرية :

تؤدي اتفاقية النفاذ إلى الأسواق من خلال خفض التعريفة الجمركية إلى تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق وخفض أسعار الواردات ، مما يكون له أثر واسع المدى على كل من الصادرات والواردات القطرية ولكن يتوقف هذا الأثر بالتبعية على مجموعة عوامل داخلية منها: درجة الانفتاح على النظام العالمي ، نمط التخصص السلعي ، درجة الاستفادة من نظام التفضيلات المعمم . وفيما يلي تحليل لهذه العوامل :

٢-٢-١-أ: *درجة الانفتاح على العالم الخارجي :*

تحقق البلاد ذات الهيكل الاقتصادي الحر نسبياً ، بصفة عامة ، أفضل المكاسب من انضمامها لاتفاقيات الجات . فمثل هذه الهياكل تزيد من قدرة البلدان المعنية على الاستفادة من تحسن فرص السوق ، وعلى التكيف بسرعة مع البيئة الجديدة ، بالإضافة إلى أن القيود التي تضعها على تجارتها أساساً ضعيفة نسبياً ، إذن فإن مزيداً من تخفيف القيود بعد الاتفاقية لا يحدث اختلالات هيكلية اقتصادية واسعة المدى ، كما يحدث في حالة بلدان أكثر تقيداً . أي أنه كلما زادت درجة انفتاح الدولة المنضمة لمنظمة التجارة العالمية كلما زادت قدرتها التصديرية وانخفضت الآثار السلبية الناتجة عن خفض التعريفة على وارداتها والخلل الاقتصادي التابع لذلك ، والتي من أهمها : تخفيض إيرادات الجمارك للموازنة العامة ، وزيادة المنافسة للسلع المحلية .

ومن المعروف أن دولة قطر من الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الحر ، وتعرف درجة انفتاح كبيرة على النظام العالمي ، والذي يمكن قياسه باستخدام مجموعة معايير من أهمها :

- نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي : حيث تبلغ نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة شديدة الارتفاع وصلت عام 1994 44% و 27% على التوالي . مما يدل على اعتماد كبير لدولة قطر على العالم الخارجي لتصريف منتجاتها ، والحصول على احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية . والجدير بالإشارة أن شدة انفتاح قطر على النظام العالمي من خلال ارتفاع نسبة الصادرات يرجع أساساً إلى الارتفاع الكبير في نسبة الصادرات النفطية ، والتي بلغت نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي ، 35% عام 1994 ، أما الصادرات الأخرى وخاصة الصناعية فلا

تتعدى نسبتها 8% من الناتج المحلي الإجمالي 1994 (الشكل ١) . ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض نسبة الناتج الصناعي من إجمالي الناتج المحلي (12.5% عام 1994) وانخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (16% عام 1994) . وعلى الرغم من ذلك تعتبر نسبة الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة مرتفعة ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الناتج الصناعي ، والتي بلغت 57% عام 1994 ، مما يدل على أن التصنيع في دولة قطر قد اتخذ توجهاً تصديرياً، نظراً لضيق حجم السوق المحلي ، ووفرة رأس المال ، وندرة اليد العاملة الوطنية ، ومحدودية الموارد الطبيعية ، واعتمادها بالدرجة الأولى على تصنيع البترول والغاز ، وما يرتبط بهما من منتجات . حيث أقيمت صناعات كبيرة الحجم تتسم بالكثافة الرأسمالية تضمنت طاقات إنتاجية فائضة لا يمكن استغلالها دون التوجه للأسواق الخارجية .

الشكل (١)

نسبة إجمالي الصادرات والصادرات الصناعية وإجمالي الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي 1972 - 1994

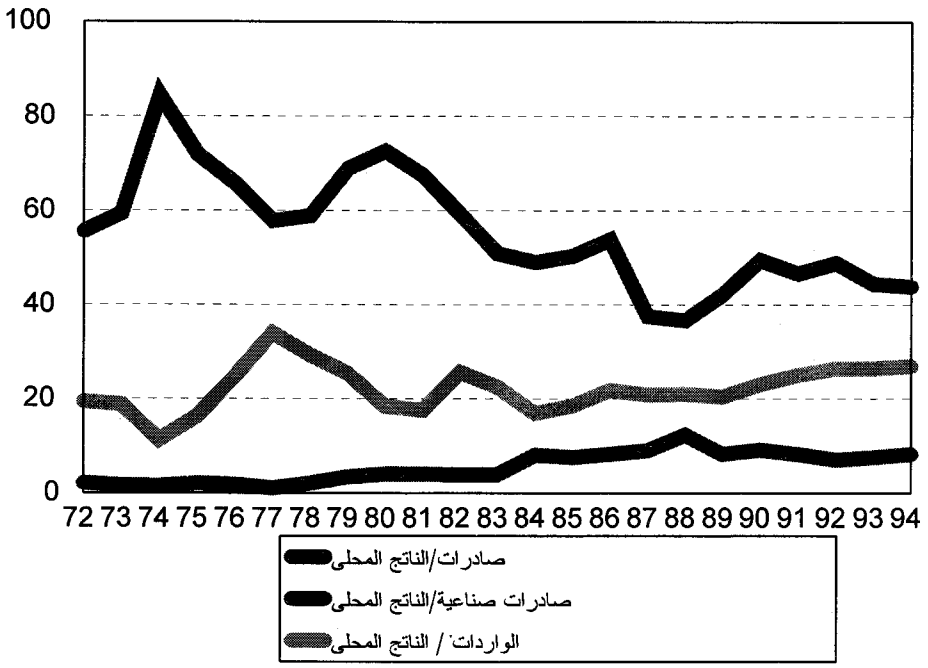

المصدر : حسبت من بيانات بنك المعلومات الصناعية ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

- معدل نمو الصادرات والواردات : يشير الشكل (٢) إلى أن معدل نمو كل من الصادرات والواردات خلال الفترة 1973-1994 عادة موجب ، وإن كان غير مستقر ويرجع ذلك إلى أن الصادرات النفطية والتي تشكل النسبة العظمى من الصادرات الإجمالية تتذبذب وفقاً لتذبذب سوق النفط . ولكن من ناحية أخرى نجد أن الصادرات الصناعية شهدت أيضاً معدلات نمو غير مستقرة . مما يعود لعدم استقرارأوضاعها في الأسواق العالمية . أما عدم استقرار الواردات وانخفاض معدلات نموها ابتداء من بداية الثمانينات فيرجع إلى انخفاض أسعار النفط العالمي ، ومحاولة الحكومة القطرية ضغط إنفاقها لمعالجة ميزانها التجاري بعد انخفاض الإيراد النفطي .

الشكل (٢)
معدل نمو إجمالي الصادرات والصادرات غير النفطية والواردات
(بالنسبة المئوية) 1973 - 1994

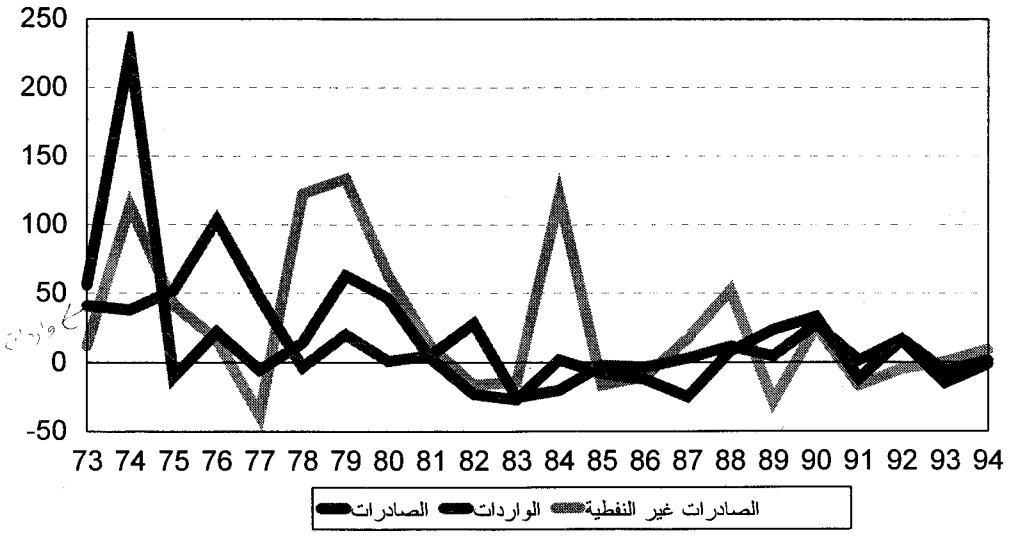

المصدر : حسبت من بيانات بنك المعلومات الصناعية ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

- الرسوم الجمركية على الواردات : تتميز قطر برسومها المنخفضة نسبياً على وارداتها . فهي لا تفرض سوى بعض رسوم الحماية لبعض المنتجات مثل الحديد والصلب والأسمنت التي تصل إلى 20% وبعض المنتجات الكيماوية وتبلغ 15% على المنتجات الكيماوية العضوية ، والأدوية ، والأسمدة ، الصابون ، وأدوات التجميل ، والكبريت ، وبعض المنتجات البلاستيكية و 12% على مواد التلوين والصباغة . وفيما عدا ذلك فلا تتعدى الرسوم الجمركية 4% على معظم الواردات . أما الآلات والمعدات والمواد الأولية فمعفاة من الرسوم .

يتضح مما سبق أن دولة قطر شديدة الانفتاح على العالم الخارجي ، مما يعني إمكانية واسعة لزيادة قدرتها التصديرية والتكيف مع البيئة الجديدة ، بالإضافة إلى أنه مع انخفاض رسومها الجمركية لم تكن مضطرة لتقديم التزامات واسعة النطاق لتخفيضات جمركية من شأنها إحداث خلل في اقتصاداتها ، سواء على مستوى ميزانها التجاري أو ميزانية الحكومة، أو إحداث اضطرابات على الطلب في السوق المحلي ، واشتداد منافسة الصناعة الوطنية .

٢-٢-١- ب: *نمط التخصص السلعي :*

يتوقف أثر هذه الاتفاقية على نمط التخصص السلعي ، حيث كلما اقترب النمط التصديري من التخصص في السلع التي استفادت من أكبر نسبة تخفيض كلما كانت استفادة البلد أكبر والعكس صحيح . كذلك كلما ابتعد النمط الاستيرادي عن التخصص في السلع التي عرفت ارتفاعاً في أسعارها العالمية ، وتخفيض محلي للتعريفة الجمركية عليها كلما كانت استفادة البلد أكبر ، والتأثير على الميزان التجاري أقل خسارة .

النمط التصديري وأثره على الصادرات الصناعية القطرية :

يشير الجدول (١) إلى أن أعلى مستوي للتعريفة الجمركية على واردات الدول المتقدمة من الدول النامية قبل جولة أوروجواي ، كانت تفرض على الملابس والمنسوجات تليها الجلود والمطاط ، فالكيماويات ، فالأسماك والمنتجات السمكية ، فالأجهزة الكهربائية ، والأجهزة غير الكهربائية ، والأخشاب ، ووسائل النقل ، والمعادن ، والمنتجات المعدنية .

جدول (١)

تخفيضات التعريفة الجمركية في الدول المتقدمة حسب مجموعات المنتجات الصناعية الرئيسية لواردا تها من الدول النامية (فيما عدا المنتجات البترولية)

	متوسط التعريفة على واردات الدول المتقدمة من الدول النامية		
	قبل أوروجواي	بعد أوروجواي	نسبة التخفيض
جميع المنتجات الصناعية	6.8	4.3	37
المنتجات السمكية	6.6	4.6	27
الخشب والورق والأثاث	4.6	1.7	63
النسيج والملبوسات	14.6	11.3	23
الجلود والمنتجات الجلدية	8.1	6.6	19
المعادن	2.7	0.9	67
الكيماويات وأدوات التصوير	7.2	3.8	47
وسائل النقل	3.8	3.1	18
الآلات غير الكهربائية	4.7	1.6	66
الآلات الكهربائية	6.3	3.3	48
المنتجات التعدينية والأحجار الكريمة	2.6	0.8	69

المصدر: Seade, J., " The Results of The Uruguay Round and The Arab Countries ". The Annual Joint Seminar of AFESD and AMF, 17-18 January, 1995 .

وبالرجوع إلى عروض التخفيضات الجمركية المقدمة من الدول المتقدمة للدول النامية بشأن السلع الصناعية نجد أن المتوسط العام للتخفيض الجمركي بلغ 37% كمتوسط عام لكافة السلع الصناعية ، وهناك قطاعات عرفت تخفيضاً أكبر من المتوسط العام وهي على التوالي (المنتجات التعدينية 69% ، المعادن 67% ، الأجهزة غير الكهربائية 66% ، الأخشاب والورق والأثاث 63% ، الأجهزة الكهربائية 48% ، الكيماويات 47% . أما بقية القطاعات فكانت

التخفيضات الجمركية بها أقل من المتوسط العام وهي : الأسماك والمنتجات السمكية 27% ، المنسوجات والملابس 23% ، الجلود والمطاط والأحذية 19%وسائل النقل 18% .

وبالتالي يمكن تقسيم الأنشطة الصناعية إلى أربع مجموعات وفقاً لدرجة انفتاحها على النظام التبادلي العالمي ، من حيث متوسط نسبة التعريفة الجمركية التي فرضت عليها قبل أوروجواي ، ونسبة التخفيض الجمركي التي وصلت إليه بعد أوروجواي ، وهذه المجموعات هي :

- **صناعات شديدة الانفتاح وزاد انفتاحها :** حيث متوسط التعريفة الجمركية المفروضة عليها قبل أوروجواي أقل من 5% (قليل نسبياً) ، ونسبة التخفيض الجمركي بعد أوروجواي أكثر من 60% (أعلى كثيراً من المتوسط العام) وهي : المنتجات التعدينية ، المعادن ، الأجهزة غير الكهربائية ، الأخشاب ، والورق والأثاث .

- **صناعات متوسطة الانفتاح وزاد انفتاحها :** حيث متوسط التعريفة الجمركية المفروضة عليها قبل أوروجواي بين 6% و 7.5% (متوسط) ، نسبة التخفيض الجمركي بعد أوروجواي بين 45% و 50% (أعلى من المتوسط العام) وهي : الأجهزة الكهربائية ، الكيماويات .

- **صناعة منفتحة ولم تزد درجة انفتاحها كثيراً :** وهي صناعة وسائل النقل وتعد من الصناعات التي لم يتغير وضعها كثيراً بعد أوروجواي حيث أنها في الأساس تتميز بانخفاض مستوى التعريفة الجمركية المفروضة عليها ، وحصلت على أدنى متوسط تخفيض بعد أوروجواي .

- **صناعات منغلقة نسبياً ولم تزد درجة انفتاحها كثيراً بعد أوروجواي :** حيث متوسط التعريفة الجمركية المفروضة عليها قبل أوروجواي مرتفع (أكثر من 8%) باستثناء الأسماك والمنتجات السمكية متوسطة الانفتاح ، نسبة التخفيض الجمركي بعد أوروجواي لا تتعدى 30% (أقل من المتوسط العام) وهي: الأسماك والمنتجات السمكية ، الملابس والمنسوجات ، الجلود والمطاط والأحذية .

تعد إذن المجموعتان الأولي والثانية أكثر المجموعات استفادة من التخصص . مما يعني أنه كلما اقترب تشكيل هيكل صادرات السلع الصناعية لدولة نامية ما من هاتين المجموعتين ، كلما كانت الآثار المحتملة للتخفيضات الجمركية على الصادرات الصناعية في صالحها ، وكلما زادت قدرتها على النفاذ إلى الأسواق .

بالرجوع إلى النمط التصديري لدولة قطر ، نجد أن 83% من صادراتها وقود وحوالي 9% كيماويات ، و 6.5% معادن (حديد وصلب) ، معنى ذلك أنه من المتوقع استفادة قطر من اتفاقية النفاذ إلى الأسواق - حيث تنصب صادراتها الصناعية في المجموعتين الأولى للمعادن ، والتي مثلت عام 1994 حوالي 32.4% من الصادرات الصناعية ، يمثلها : الحديد والصلب في صورة قضبان وأسياخ من حديد وصلب والثانية الكيماويات ومثلت لنفس العام 57% من إجمالي الصادرات الصناعية ، معظمها من المواد الكيماوية العضوية المثلة في الإيثيلين ، وغير العضوية الممثلة في الأمونيا ، والزيوت العطرية الطيارة ، وأسمدة اليوريا ، واللدائن في أشكالها الأولية (البولي إيثيلين) (الشكل ٣) .

الشكل (٣)

التوزيع النسبي للصادرات الصناعية القطرية عام 1994

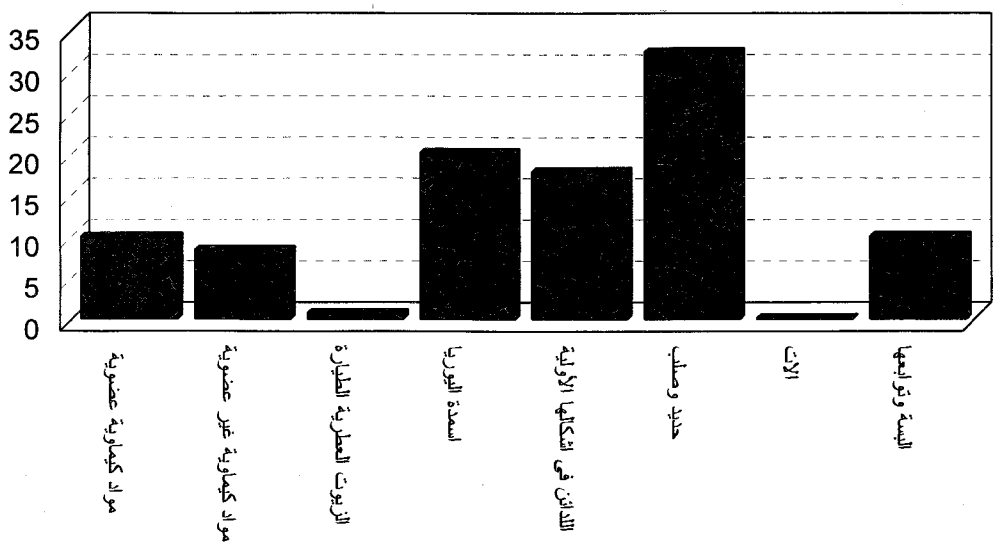

المصدر : حسبت من إحصاءات التجارة الخارجية لدولة قطر لعام ١٩٩٤ .

ونجد أن مجموعة الكيماويات والمنتجات المعدنية هما المجموعتان اللتان استفادتا أكثر من التخفيضات الجمركية ، فتكون الآثار إيجابية على هذه الصناعات وتفتح أمامها أسواقاً جيدة تنعش هذه الصناعات ، وتضمن تدفق صادراتها إلى الأسواق العالمية دون قيود جمركية ، أو غير جمركية ، مما يؤدي إلى نمو هذه الصناعات ، خاصة وأنها تتمتع بميزة نسبية - مما يسمح لها بإمكانية نفاذ أكبر إلى الأسواق العالمية .

ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار عدة نقاط هامة ، منها :

- قد لا تغير التنازلات الجمركية المقدمة من الدول المتقدمة من الوضع التنافسي لصادرات قطر الصناعية ، حيث أنه وفقاً لمبدأ الدولة الأكثر رعاية تنسحب تلك التنازلات تلقائياً على كل الدول الأعضاء في الجات .

- إن انخفاض النصيب النسبي للسلع الصناعية في هيكل الصادرات القطري يجعل استفادتها من ناحية إجمالي القيمة ضعيفة نسبياً . ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات ، وكما هو معروف أن المواد الهيدروكربونية (البترول والغاز) مستثناة من جولة أوروجواي . ومع ذلك يجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يجب إغفال التأثير الإيجابي غير المباشر المتوقع من الانضمام للجات على الصادرات النفطية ، على الرغم من عدم إدراجها ، والممثل في ازديادها نتيجة لزيادة معدلات نمو الاقتصادات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب . وهذا الانتعاش في الإيراد النفطي من شأنه إنعاش الصناعة القطرية التحويلية من خلال زيادة الاستثمارات الصناعية ، وإقامة البنية الأساسية والخدمات للقطاع الصناعي وزيادة الطلب المحلي .

- تخفيض الدول المنظمة للاتفاقية للضرائب على وارداتها والذي يعني إمكانية نفاذ الصادرات القطرية إلى الأسواق الخارجية ، ولكن تتوقف زيادة الصادرات على مرونة الطلب عليها ، وعلى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للطلب العالمي ، والقدرة على المنافسة وتحسين جودة المنتجات والتكيف مع البيئة العالمية الجديدة .

النمط الاستيرادي وأثره على الواردات الصناعية القطرية والإنتاج الصناعي المحلي :

لا يتوقع أن يؤدي الانضمام إلى الجات إلى تأثير كبير على زيادة حجم الواردات القطرية، كما أن التأثير السلبي على الإنتاج الصناعي المحلي من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات سيكون محدوداً للغاية . حيث كما رأينا أن قطر من الدول التي تتميز بانخفاض الرسوم الجمركية على وارداتها ، وبالتالي فهي لم تكن مضطرة لتقديم التزامات كبيرة بشأن تخفيض هذه الرسوم إلا لبعض المنتجات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية التي تتمتع برسوم حماية تتراوح بين 12% لمواد الصباغة والتلوين و 15% للمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية ، والأدوية ، والأسمدة الكيماوية ، والمواد العطرية ، والصابون ، ومنتجات الغواسل ومحضرات الغسيل ، والصمغ والغراء ، والكبريت والبارود والثقاب ، ومواد التصوير ، والمنتجات البلاستيكية .

كما أنه يلاحظ بالرجوع إلى النمط الاستيرادي لدولة قطر ، أن الواردات الصناعية تحتل النسبة الكبرى من إجمالي واردات قطر ، حيث بلغت هذه النسبة عام 1994 , 81% (معظمها من الآلات والمعدات التي تحتل 40% من إجمالي الواردات ، أما الكيماويات فنسبتها لا تتعدى 7% لنفس العام) . كذلك تحتل الأغذية نسبة مرتفعة نسبياً بلغت 14.5%عام 1994وأخيراً مثلت المواد الخام 4% من الإجمالي .

ويعني ذلك أن الواردات من الآلات والمعدات والسلع الصناعية الأخرى ، والتي تشكل النسبة العظمى من الواردات لن تتأثر ، لعدم تعرضها لأي تخفيض جمركي ، أما السلع الغذائية والتي تحتل نسبة كبرى من إجمالي الواردات ، فمن المتوقع ارتفاع قيمة وارداتها نتيجة لارتفاع أسعارها على المستوى العالمي بعد رفع الدعم عليها (وليس نتيجة التخفيض الجمركي) ، وقد يكون لذلك أثر سلبي سواء على الميزان التجاري من خلال ارتفاع فاتورة المستوردات الغذائية ، أو على الصناعات الغذائية التي سوف تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار مدخلاتها .

أما الواردات الكيماوية والتي تمثل 7% من إجمالي الواردات ، فهي التي يمكن أن تتأثر وتزداد كميتها نتيجة لتخفيض الرسوم عليها . مما قد يؤدي بدوره إلى تخفيض إيرادات الجمارك للموازنة العامة مما قد يسيء لوضع الموازنة الحكومية ويخلق مزيداً من العجز . كما سوف يؤدي إلى تعرض الإنتاج المحلي للمنتجات الكيماوية لمنافسة السلع المستوردة . وسوف نقوم بتحليل هذا الأثر السلبي ومعرفة مداه .

٢-٢-١- جـ: *درجة الاستفادة من النظام العام للأفضليات الجمركية*

إن البلدان النامية قد تمتعت بأفضليات تجارية متنوعة منحتها إياها البلدان الصناعية الرئيسية مثل : نظام الأفضليات المعمم من جانب الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة ، كما استفادت بعض البلدان من أفضليات إضافية منحها إياها الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي - بوصفها أعضاء في مجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وكذلك أفضليات اتفاقية الاتحاد الأوربي والمشرق العربي والمغرب العربي [6] .

تستفيد دولة قطر ، كغيرها من الدول النامية ، من النظام العام للأفضليات الجمركية الذي يقضي بإلغاء أو خفض الرسوم الجمركية على صادراتها الصناعية التي تفرضها البلاد المتقدمة، مع بقاء تلك الرسوم على السلع المماثلة المستوردة من بلاد متقدمة أخرى ، أو من بلاد غير مستفيدة من نظام الأفضليات الجمركية . فنجد أن بعض منتجاتها تمنح معاملة خاصة طبقاً لنظام الأفضليات المعمم في أسواق الاتحاد الأوربي واليابان [7] .

وقد كان من شأن دورة أوروجواي وما جاءت به من تخفيضات على الرسوم الجمركية بصفة عامة أن تأكل الهامش التفضيلي - الذي كانت تتمتع به الدول النامية ، ومنها قطر - مما يضعف قدرتها التنافسية في أسواق البلاد الصناعية . ومن المحتمل إذن أن يؤدي التحرير التجاري المعمم اللاحق لجولة أوروجواي إلى ضياع فرص سوق للمنتجات القطرية التي تستفيد من الأفضليات الممنوحة ويعود عليها بالضرر . ويتوقف حجم هذه الخسارة على فرق التعريفة وحصة السلعة من مجموع صادراتها .

لكن لا يجوز المبالغة في هذا الأثر السلبي ، خاصة أن الهامش التفضيلي كان محدوداً لدرجة كبيرة بسبب ما طرأ من تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية خلال الدورات السابقة . بالإضافة إلى أن متوسط الهامش التفضيلي الذي تحصل عليه قطر للرسوم الجمركية ، والذي تتفوق به على الدول الأخرى المصدرة للسلع الأخرى قد بلغ -1.4 في الاتحاد الأوروبي و -0.5 في اليابان ، بينما لا تحصل على أي امتيازات من الولايات المتحدة . ويعتبر هذا المتوسط في الهامش التفضيلي ضعيف نسبياً إذا ما قورن بالدول الأخرى ، مثل : الجزائر والمغرب والكوت ديفاور وموريشيوس وموريتانيا والتي بلغ المتوسط العام للهامش التفضيلي لها مع الاتحاد الأوروبي على التوالي -2.7 , -2.9 , -3.3 , -3.4 , 3.9 . ومثل: تايوان وكوريا والذي بلغ متوسط الهامش التفضيلي المقدم من اليابان -2.2[1] .

كما يمكن تعويض هذا التآكل من خلال إنشاء منطقة كاملة للتجارة الحرة والتي يقوم الاتحاد الأوروبي وبلدان دول المجلس بالتفاوض عليها حالياً ، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد أكد أن هذه المنطقة الحرة لا يمكن أن تقام بنجاح إلا بعد أن يكمل مجلس التعاون الخليجي إنشاء الاتحاد الجمركي الخاص به [8] .

٢-٢-٢: أثر تثبيت التعريفة الجمركية على الصناعة القطرية :

تؤدي اتفاقية النفاذ إلى الأسواق من خلال التزام مختلف الدول بتثبيت التعريفة الجمركية على وارداتها إلى زيادة الشفافية والقدرة التنبؤية للدخول في الأسواق العالمية من ناحية ، كما تؤدي ، من ناحية أخرى ، ومن خلال التزام دولة قطر بتثبيت تعريفتها الجمركية على الواردات إلى تحقيق القدرة على توفير الحماية من المنافسة الأجنبية للصناعات الوطنية ،

(١) المصدر قاعدة البيانات في نظام سمارت المشترك بين البنك الدولي والاونكتاد في بول شابريه ومحمد العريان وراقية معلي فطين .

وإعطاء المرونة الكافية للدول لتنفيذ برامج الإصلاح الداخلي كما توفر عملية التثبيت هذه ، المرونة الكافية لإنشاء اتحاد جمركي في المستقبل مع دول مجلس التعاون الخليجي .

ومن أهم المنتجات الصناعية التي التزمت قطر بتثبيتها المطاط بأشكاله ومنتجاته ، والجلود ومنتجاتها ، والمنتجات الخشبية ، والفلين ومنتجاته ، والأحذية ، والمنتجات الورقية ، والمنتجات التعدينية مثل الأسمنت والجبس والجرانيت وأحجار البناء والخزف ومنتجاته ، والمنتجات المعدنية من حديد وصلب وألمونيوم ونحاس ، والآلات والمعدات سواء الأجهزة المتخصصة والمعدات والأجهزة الكهربائية ، ووسائل النقل المختلفة ، وأدوات التصوير . بالإضافة لبعض المنتجات الكيماوية والبلاستيكية وبعض منتجات النسيج كالسجاد والكليم وبعض الأقمشة ، بالإضافة لمنتجين غذائيان فقط هما : الأسماك المحضرة والمحفوظة والربيان .

٣- إتفاقية مكافحة الإغراق :

تنص المادة 6 من اتفاقية الجات على حق الأطراف المتعاقدة أن تطبق إجراءات لمكافحة الإغراق ، أي تطبيق إجراءات ضد الواردات من سلعة معينة بسعر تصدير يقل عن القيمة الاعتيادية للسلعة (وهي عادة قيمة السلعة في السوق المحلية للدولة المصدرة) ، إذا ما كانت هذه الواردات الرغراقية تلحق أضراراً بصناعة محلية في أراضي الطرف المستورد المتعاقد .

وتوجد حالياً قواعد أكثر تفصيلاً تحكم تطبيق مثل هذه الإجراءات في اتفاقية مكافحة الإغراق التي تم التوصل إليها في ختام جولة طوكيو . وقد تمخضت المفاوضات التي تمت في جولة الأوروجواي عن تعديل لهذه الاتفاقية والتي تناولت جوانب عدة كانت تعوزها الدقة والتفصيل في الاتفاقية السابقة .

وبصورة خاصة ، تنص الاتفاقية المعدلة على إيضاحات أكبر وقواعد أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بطريقة تحديد ما إذا كان تم إغراق منتج ما والمعايير التي يتعين أخذها في الاعتبار - لتحديد أن المنتجات المغرقة تسبب ضرراً لصناعة محلية (حجم السلع المستوردة الإغراقية ، أسعار السلع الإغراقية وتأثيرها على الأسعار المحلية ، تأثير الواردات على الصناعة المحلية من ناحية استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة ، وحصة الصناعة الوطنية من الأسواق المحلية وأرباحها وحجم العمالة بها) ، والأساليب التي يتعين اتباعها في حالة وجود إغراق وبدء وتنفيذ التحقيقات الخاصة بمكافحة الإغراق وتنفيذ ومدة إجراءات مكافحة الإغراق .

ويتطلب أحد البنود الجديدة الإنهاء الفوري للتحقيق الجاري في قضايا مكافحة الإغراق في الحالات التي تقرر فيها السلطات بأن هامش الإغراق يعتبر ضئيلاً (أي أقل من 2% من سعر

تصدير المنتج) ، وأن حجم الواردات التي تم إغراق السوق بها لايذكر (بصورة عامة عندما يكون حجم الواردات التي تم إغراق السوق بها من بلد معين يساوي أقل من 3% من الواردات من المنتج موضوع البحث في البلد المستورد) .

يعتبر سوق دولة قطر حقلاً صالحاً تماماً لتقبل الضغوط الإغراقية والتأثر بها ، نظراً لما يتميز به من انفتاح شبه كامل ومنافسة شديدة من جهة ، ومن غياب للحماية الكافية للمنتجات الوطنية من جهة أخرى .

ولكن على الرغم من ذلك لا تتعرض قطر لهذه الضغوط الإغراقية بدرجة كبيرة وذلك للأسباب التالية :

- تستورد قطر حوالي 66% من القيمة الإجمالية لوارداتها من اليابان والولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة عام 1994 (الشكل ٤) . ونظراً لأن أغلب المنتجين والمصدرين في هذه البلدان لا يتمتعون في أسواقهم المحلية بدرجة كافية من الحماية والاحتكار تؤهلهم لممارسة سياسات إغراقية مؤثرة على أسواق التصدير فإنه يمكن القول بدرجة معقولة من الثقة إن أسعار الواردات الصناعية القطرية من هذه الدول يندر أن تتسم بالإغراق وإن كانت تعكس قوة تنافسية كبيرة لاعتبارات اقتصادية وتنظيمية عديدة . ولكن الإغراق يمثل خطراً حقيقياً من قبل دول جنوب شرق آسيا والتي تمثل نسبة وارداتها حوالي 4.2% عام 1994 .

الشكل (٤)

التوزيع الجغرافي النسبي للواردات القطرية عام 1994

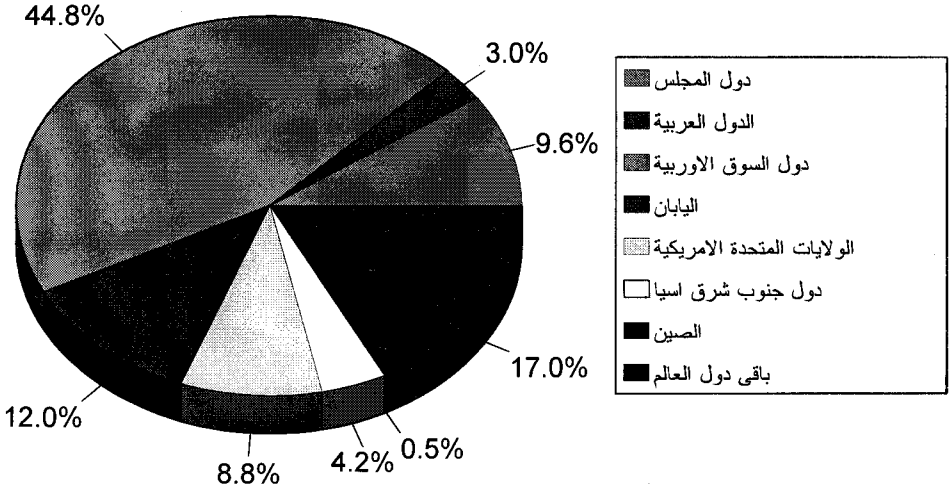

المصدر : بنك المعلومات الصناعية ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

بأن هناك وجوداً لمثل هذه الآثار الضارة ، فإن على الجهة المقدمة للإعانة إلغاءها أو إزالة الآثار الضارة المترتبة على منحها .

- **الإعانات التي لا تستدعي اتخاذ إجراء قانوني :** وهي إعانات تنطوي على مساعدة لإجراء البحوث الصناعية ، ونشاطات التنمية السابقة للتنافس ، والمساعدة المقدمة للأقاليم المحرومة أو بعض أنواع المساعدة المقدمة لمواءمة وتكييف التسهيلات الراهنة لمتطلبات البيئة الجديدة التي يفرضها القانون واللوائح . وإذا ما ارتأى عضو آخر بأن إعانة من الإعانات التي تندرج تحت فئة الإعانات التي لا تسوغ اتخاذ إجراء قانوني تترتب عليها آثار سلبية جسيمة على صناعة محلية ، فإنه يمكن لهذا العضو السعي إلى استصدار قرار وتوصية حول الموضوع .

ويعني أحد أجزاء الاتفاقية باستخدام الإجراءات التعويضية عن البضائع المستوردة المدعومة ، ويضع هذا الجزء الأنظمة الخاصة ببدء قضايا التعويض ، وتلك الخاصة بأعمال التحقيق التي تقوم بها السلطات الوطنية ، والقواعد الخاصة بالبيانات والإثباتات لضمان قدرة جميع الأطراف المعنية على تقديم المعلومات ووجهات نظرهم . كما يضع هذا الجزء الإطار العام لبعض النظم الخاصة باحتساب مبلغ الإعانة والأساس الخاص بتحديد مقدار الضرر اللاحق بالصناعة المحلية . ويتعين إنهاء التحقيقات الخاصة بالتعويضات فورا في حالة أن يكون مبلغ الإعانة لا يذكر (أي حين تكون الإعانة القيمية أقل من 1%) أو حين يكون حجم الواردات المعانة - الفعلية أو المحتملة أو الضرر الناجم عنها ضئيلاً جداً .

وتقدر الاتفاقية بأن الإعانات قد تلعب دوراً هاماً في برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية ، وفي تحول الاقتصاديات الموجهة توجيهاً مركزياً إلى اقتصاديات السوق . لذا فعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة مطالبة بإلغاء دعم الصادرات فورا بعد تاريخ دخول اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية حيز التنفيذ ، فإن الدول الأقل نمواً التي يقل فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عن 1000 دولار أمريكي معفاة من إلغاء الدعم على التصدير إلى أن يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى 1000 دولار سنوياً . ولكنها أعطيت مهلة مدتها ثماني سنوات لإزالة الدعم المرتبط باستخدام المدخلات المحلية من أجل إنتاج المنتجات التصديرية . كذلك الدول النامية التي يبلغ فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 1000 دولار سنوياً أو أكثر مطالبة بإلغاء الدعم على الصادرات في غضون فترة انتقالية مدتها ثماني سنوات (مع إمكانية مد المهلة لسنتين أخريين) ، وإلغاء الدعم المرتبط باستخدام المدخلات المحلية في غضون خمس سنوات .

كما تنص الاتفاقية على إنهاء التحقيق في قضية التعويض بشأن منتج آت من دولة نامية عضو في الاتفاقية إذا كان المستوى الإجمالي العام للإعانة لا يتجاوز 2% (وفي بعض الحالات 3%) من قيمة المنتج ، أو إذا كان حجم الواردات المعانة يمثل أقل من 4% من إجمالي الواردات من السلع المثيلة للدولة العضو الموقعة على الاتفاقية .

بالرغم من أن دولة قطر لا تتمتع - رغم كونها دولة نامية - بالحق في منح الدعم بأشكاله الثلاثة ، حيث لا يقل متوسط دخل الفرد السنوي عن ألف دولار . ولكنها في نفس الوقت تتمتع بمهلة لإلغاء الدعم على صادراتها تصل إلى ثماني سنوات ، والدعم المرتبط باستخدام المدخلات المحلية في غضون خمس سنوات .

إن دولة قطر تقدم مجموعة من الإعانات لصناعاتها الوطنية للتعويض عن مؤثرات عوامل خارجية وداخلية قد تساهم في عرقلة التنمية الصناعية بالأخص ارتفاع تكاليف إنشاء المشروعات وعدم توافر الكوادر الوطنية المدربة الكافية والتباين التاريخي للإنطلاقة الصناعية في الدولة . ومن هذه الإعانات ما يتعلق بمرحلة ما قبل الاستثمار والتي تساعد المستثمر على تحديد وصياغة المشروع بصورة جيدة عن طريقة توفير البيانات والمعلومات اللازمة ، أو المساهمة في تغطية تكاليف الدراسات المطلوبة . ومنها ما يرتبط بالأرض والمباني والهياكل الأساسية والخدمات ويشمل توفير قطعة الأرض اللازمة للمشروع بسعر أو بإيجار رمزي وإقامة المجمعات والمناطق الصناعية ، وتقديم المياه والكهرباء والطاقة ووسائل الاتصالات وغيرها بأسعار تشجيعية . أما مجموعة الحوافز المساعدة في توفير العمالة والكوادر الفنية والإدارية فتتضمن إقامة مراكز تدريب وتأهيل ، وإنشاء مراكز الخدمات الاستشارية الصناعية ، كما يتخذ دعم الصناعة شكل دعم تمويلي من خلال توفير التمويل الصناعي - عن طريق القروض الميسرة ، حيث لا تتعدي أسعار الفائدة 3% ومدة الاستحقاق 5 سنوات وعامان فترة سماح ، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية مثل : إعفاء الآلات والمعدات والمواد الأولية من الرسوم الجمركية ، والإعفاءات الضريبية الأخرى ، وإعطاء الأولية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية ، وحوافز تشجيع التصدير .

وعليه فإن دولة قطر لا تمنح أي نوع من الدعم المحظور مثل : دعم تصدير أو دعم المدخلات المحلية . فهي بالتالي ، غير مطالبة بأي التزام في هذا الصدد ، ولكن على خلاف ذلك فلا بد من الإلغاء التدريجي لأولوية المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية ، حيث تنص

اتفاقية المشتريات الحكومية على ضرورة تحقيق منافسة دولية أكبر في عمليات المناقصات الخاصة بعقود المشتريات الحكومية . أما بقية الإعانات فلا يمكن اعتبارها من الإعانات المحظورة، حيث أنها تقدم لكافة المشروعات الصناعية سواء تصديرية أو لا . ولكن لابد من إعادة النظر في تسعير الخدمات الحكومية لكي تعكس أسعار التكلفة الحقيقية حتى لا تتعرض مستقبلاً لقضايا أعضاء متضررين ، ومما يساهم في ذات الوقت في علاج عجز الميزانية الحكومية بها . ويمكن إحلال هذه الإعانات وغيرها بالإعانات المقدمة لنشاط التنمية ، والبحث العلمي ، والتطوير والتدريب - وهي المسموح بها في إطار الجات .

من جهة أخرى فإن رفع الدعم عن كثير من المنتجات في الدول المستوردة للمنتجات القطرية سوف يساعد على زيادة صادراتها ، وإمكانية دخولها إلى الأسواق مما يؤدي إلى نمو الصناعة المحلية . ولكن رفع الدعم عن بعض السلع مثل : السلع الزراعية في الدول المصدرة لقطر سوف يؤدي إلى زيادة في أسعار بعض المنتجات الزراعية التي قد تستخدم كمواد خام في الصناعات الغذائية مما قد يضر بهذه الصناعات .

٥- إتفاقية الحماية :

تسمح المادة 19من الاتفاقية العامة لعضو الجات بأن يتخذ إجراء لحماية صناعة وطنية معينة من زيادة غير متوقعة للواردات من أي سلعة تتسبب في حينها أو يحتمل أن تتسبب مستقبلاً في إحداث ضرر جسيم بهذه الصناعة المحلية .

وينبغي إنهاء جميع إجراءات الحماية المتخذة في مدة أقصاها مرور ثماني سنوات على تاريخ بدء تطبيقها أول مرة ، أو في مدة أقصاها مرور خمس سنوات على سريان مفعول الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة متعددة الأطراف ، أيهما أسبق .

وفي ظل ظروف حرجة ، يمكن فرض إجراء مؤقت للحماية بناء على قرار مبدئي بوقوع ضرر جسيم . ولا ينبغي أن يستمر فرض مثل هذا الإجراء المؤقت للحماية أكثر من 200 يوم .

ولا تنطبق إجراءات الحماية على منتج من الدول النامية الأعضاء إذا كانت حصة الدولة النامية العضو من واردات المنتج ذي العلاقة لا تتعدى 3% ، وإذا ما كانت الحصة الكلية للدول النامية الأعضاء - التي تقل حصتها من الواردات من المنتج عن 3% - لا تزيد على 9% من إجمالي الواردات على المنتج المعني . ويحق للدولة النامية العضو أن تمدد فترة تطبيق إجراء

الحماية لمدة تتعدي المدة القصوى العادية للتطبيق بسنتين . كما يحق لها تكرار فرض إجراء حماية لمنتج بعد مرور فترة تعادل نصف مدة الإجراء السابق شريطة مرور عامين على الأقل دون تطبيق الإجراء .

تمنح اتفاقية الحماية دولة قطر الحق في اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة الزيادة في الواردات - إذا ما ثبت أنها تضر بالصناة المحلية الحالية أو المحتملة .

أما بالنسبة لصادراتها فهي لا تواجه حالياً إجراءات حمائية حيث أن صادراتها لا تتعدى 3% من إجمالي واردات الدول المستوردة فلا يتخذ بصددها إجراءات حمائية ، ويمكن تفادي مثل هذا الإجراء في الأجل الطويل ضد الصادرات القطرية عن طريق التنويع الجغرافي للصادرات - بمعنى فتح أسواق جديدة للصادرات القطرية .

٦- إتفاقية علاج ميزان المدفوعات :

تم الاتفاق بناء على بند 12 , 18 ب من الاتفاقية على أنه عند قيام الأطراف المتعاقدة بفرض قيود لأهداف تتعلق بميزان المدفوعات ، فإنه يتعين عليها فعل ذلك بطريقة تحقق أقل قدر ممكن من إرباك التجارة ، مع إعطاء أفضلية للإجراءات ذات الأساس السعري كالرسوم الإضافية على الواردات ، وإيداعات الاستيراد بدلاً من القيود الكمية . كذلك تم الاتفاق على إجراءات التشاور في لجنة ميزان المدفوعات بالجات وإبلاغ إجراءات ميزان المدفوعات بالجات . مما يعني إمكانية علاج ميزان المدفوعات القطري دون مساس بالاتفاقية .

ويمكن توضيح الآثار المباشرة بصورة تلخيصية في الجدول التوضيحي التالي :

جدول توضيحي: الآثار المباشرة المتوقعة على الصناعة التحويلية القطرية لأهم الاتفاقيات المنظمة لتجارة السلع الصناعية في إطار جولة أوروجواي وأهم العوامل المحلية المؤثرة في درجة الاستفادة منها

الاتفاقية	العوامل المحلية المؤثرة في الاستفادة	الآثار المتوقعة
أولاً - الدولة الأولى بالرعاية		عدم التمييز ضد قطر في التبادلات التجارية .
		إمكانية قيام اتحاد جمركي مع دول مجلس التعاون الخليجي .
	اعتبارها من الدول النامية	الاستفادة من المعاملة التفضيلية للدول النامية .
ثانياً - النفاذ إلى الأسواق		
١- التخفيضات الجمركية	درجة الانفتاح (كبيرة)	إمكانية زيادة القدرة التصديرية
		عدم الاضطرار لتقديم التزامات واسعة النطاق لتخفيضات من شأنها إحداث خلل في الميزان التجاري ، وميزانية الحكومة والطلب المحلي وتضر بالمنافسة المحلية .
	نمط التخصص السلعي	
	النمط التصديري (تنصب الصادرات القطرية على الكيماويات والمعادن)	استفادة كبيرة من الاتفاقية ، وإمكانية تنمية الصادرات الكيماوية والمعدنية والتي حصلت على أكبر تخفيضات جمركية للدول المتقدمة .
	النمط الاستيرادي (معظم الواردات من الآلات والمعدات ثم الأغذية ، ونسبة الواردات القطرية ضئيل نسبياً) لبعض المنتجات الكيماوية .	لن يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات القطرية إلى زيادة الواردات الكلية بصورة محسوسة ولا التأثير السلبي على الإنتاج المحلي إلا
	درجة الاستفادة من النظام العام للأفضليات الجمركية (تتمتع بهذا النظام في أسواق الاتحاد الأوروبي واليابان)	تآكل الهوامش التفضيلية المقدمة لدولة قطر

٢- تثبيت التعريفة		زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ
	درجة الانفتاح (الربط عادة عند مستوى أعلى كثيراً من مستوى التعريفة الجمركية المفروضة أصلاً إن وجدت	توفير الحماية للصناعة المحلية ، وإعطاء المرونة لتنفيذ برامج الإصلاح الداخلي ، وإمكانية إقامة اتحاد جمركي مع دول مجلس التعاون .
ثالثاً - اتفاقية مكافحة الإغراق	درجة الانفتاح (انفتاح قطر يجعل من سوقها حقلاً خصباً لتقبل الضغوط الإغراقية)	تنظيم مكافحة الإغراق يحمي قطر من التعرض لهذه الضغوط
	التوزيع الجغرافي للواردات القطرية : (معظم الواردات من اليابان والولايات المتحدة ، والسوق الأوروبية المشتركة)	تنخفض احتمالات وجود حالات الإغراق
	التوزيع السلعي للواردات : (معظم الواردات من السلع المعمرة والمتطورة تكنولوجياً)	تنخفض احتمالات وجود حالات الإغراق
	الصناعات القطرية في معظمها تصديرية	تنخفض احتمالات وجود حالات الإغراق
رابعاً - الإعانات والإجراءآت التعويضية	السياسات الاقتصادية والصناعية : (لا تمنح دعم تصدير ولكن تقدم إعانات تمويلية وتدريبية للعمالة وأسعار تشجيعية للمرافق العامة وإعفاءات ضريبية .	لا تقدم قطر دعماً محظوراً كدعم التصدير أو الدعم المرتبط باستخدام المدخلات لتكون مطالبة بإلغائه وبقية الإعانات مسموح بها
خامساً - الحماية	السياسة التجارية (انخفاض رسوم الحماية)	إمكانية حماية الصناعة الوطنية وعدم تعرض الصادرات القطرية لرسوم حماية أجنبية
سادساً - علاج ميزان المدفوعات		إمكانية فرض قيود وعلاج ميزان المدفوعات

نخلص من الدراسة إلى أن انضمام قطر لمنظمة التجارة العالمية لا يمثل عبئاً عليها ، ولا يخلق لها مشكلات أو اختلالات داخلية من كثرة الالتزامات وشدتها سواء الالتزامات الخاصة بربط التعريفة ، أو تخفيضها ، كما أنه ليس عليها حالياً أي التزام بإلغاء الدعم - لأنها لا

تقدم لصناعاتها أي نوع من أنواع الدعم المحظور . كما أن دولة قطر سوف تستفيد استفادة كبيرة من اتفاقيات جولة أوروجواي ، لكن ذلك لا يلغي تعرضها لمجموعة من السلبيات نتيجة هذا الانضمام ، لكن يمكن حل هذه السلبيات والتخفيف من آثارها . وفيما يلي أهم التزامات دولة قطر الناتجة عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وأهم مزايا هذا الانضمام وسلبياته .

أهم التزامات دولة قطر :

- **الالتزام بربط أو تثبيت التعريفة الجمركية على الواردات الصناعية :**

التزمت دولة قطر بربط أو تثبيت رسومها الجمركية على الكثير من وارداتها من المنتجات الصناعية ، غير أن هذا الالتزام لا يمثل مشكلة - لأن مستوى الربط أو التثبيت شديد الارتفاع ، وبذلك يتوفر لدولة قطر المرونة الكافية لزيادة رسومها في المستقبل عند الضرورة ، كما في حالة حماية الصناعة الوطنية ، أو عند قيام الاتحاد الجمركي مع دول مجلس التعاون الخليجي .

- **الالتزام بخفض التعريفة الجمركية :**

أما تخفيض التعريفة والذي فرض على بعض السلع الكيماوية ، فإن هذه الصناعات لن تتضرر كثيراً ، ذلك لأنها تتمتع بمهلة كافية لتنفيذ التخفيض بالإضافة إلى أن قطر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه المنتجات . فمن المفترض أنها تتمتع بالقدرة على خفض التكلفة ومواجهة المنافسة الخارجية . وبالتالي يمكن الاستفادة من المهلة المقررة لتدعيم موقفها التنافسي ورفع مستوى جودة المنتجات .

أهم مزايا الانضمام :

- **الحصول على حصانة ضد المعاملة غير التمييزية في تجارتها مع الدول الأعضاء :**

تضمن قطر الحصول على معاملة الدولة الأولى بالرعاية في تجارتها مع الدول الأخرى ، وبالتالي تحصل على حصانة ضد المعاملة غير التمييزية التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء ضد الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

- **التمتع بالمعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الدول النامية :**

تتمتع دولة قطر - بحكم اعتبارها من الدول النامية - وفقاً لتقسيم الجات - بكافة الامتيازات والإعفاءات التي تتمتع بها الدول النامية التي يزيد متوسط الدخل الفردي بها عن ألف دولار سنوياً . ومن أهمها : مد مهلة تنفيذ التخفيضات الجمركية إلى 10 سنوات قد تصل إلى 15 عام لبعض المنتجات ، وإعطاؤها الحق في منح دعم تصدير ، على أن يتم إلغائه في غضون 8 سنوات ، والدعم المرتبط باستخدام مدخلات محلية في غضون 5 سنوات . كما يحق لها أن تمدد فترة تطبيق إجراء الحماية لمدة تتعدى المدة القصوى العادية للتطبيق بسنتين . كما يحق لها تكرار فرض إجراء حماية لمنتج بعد مرور فترة تعادل نصف مدة الإجراء السابق شرط مرور عامين على الأقل دون تطبيق . كما لا تنطبق إجراءات الحماية على منتج من قطر إذا كانت حصتها من واردات المنتج لا تتعدى 3%.

- **تحسين الكفاءة الاقتصادية وتزايد القدرة على النفاذ إلى أسواق التصدير :**

إن اتفاقيات أوروجواي ستسمح - من خلال تحرير القيود الجمركية وغير الجمركية ورفع الدعم عن السلع الصناعية - بمزيد من الحركة في اتجاه نفاذ الصادرات القطرية إلى الأسواق العالمية ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تنمية إنتاج وصادرات الدولة في الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، والتي تحتل نسبة كبرى من الصادرات القطرية ، وهي الصناعات الكيماوية والمعدنية : كالحديد والصلب وهي في ذات الوقت أكثر الصناعات التي استفادت بالتخفيض الجمركي بعد جولة أوروجواي ، وتؤدي هذه المنفعة بدورها إلى إعادة تخصيص الموارد بما يحقق تحسين الكفاءة والرفاهية الاقتصادية . كما ستؤهل الاقتصاد القطري نحو العالمية وما سوف تؤدي إليه من مزيد من الاحتكاك ، وتطوير الجودة وزيادة فرص الاستثمار .

- **حماية الصناعة المحلية:**

كما تعطي الاتفاقية لقطر الحق في حماية صناعاتها الوطنية ، وفرض قيود على وارداتها إذا تعرضت لمنافسة أجنبية شديدة في غضون مهلة محددة ، أو إذا تعرضت لعجز شديد في ميزان مدفوعاتها ، أو إذا تعرضت صناعاتها لمنافسة أجنبية غير عادلة - وذلك في حالات الإغراق والدعم غير المشروع .

- **تحقيق الاستقرار وزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ :**

يحقق التزام الدول المتقدمة والنامية بربط الرسوم الجمركية على وارداتها عنصر الاستقرار في الأسواق ، ويساعد على وضع خطط التصدير - دون التخوف من احتمالات زيادة الرسوم الجمركية على السلع المصدرة للخارج . كما يتوقع أن يأتي من خلال تشديد الضوابط والإجراءات في النظام التجاري متعدد الأطراف ، تحقيق مزيد من الشفافية والوضح في السياسات ، حيث يتعين على البلاد الموقعة أن تتأكد من توافق التشريعات أو الإجراءات المحلية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . وعلاوة على ذلك فإن الرصد المنتظم لتطور السياسات التجارية في الدول - من خلال آلية استعراض السياسة التجارية الجديدة ، ومن خلال توافر نظام متكامل لتسوية المنازعات وحلها - سوف يخضع سياسات التجارة والمنافسة للفحص المستمر ، ومن شأنه أن يلعب دوراً حاسماً في الإبقاء على قوة الضغط من أجل التحرير التجاري ، ومزيد من تحقيق الاستقرار والشفافية .

- **إمكانية قيام اتحاد جمركي :**

تنص الاتفاقية على إمكانية قيام اتحاد جمركي بين دول المجلس ، والذي يحقق في ذات الوقت إمكانية قيام منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي ، والتي تعوض في ذات الوقت تآكل الهوامش التفضيلية للنظام المعمم .

ومن أهم سلبيات الانضمام :

- **عدم إدراج المنتجات الهيدروكربونية في الاتفاقية**

لما كانت قطر مثل غيرها من الدول النفطية تعتمد على صادرات النفط اعتماداً جوهرياً في اقتصاداتها حيث تمثل أكثر من 80% من إجمالي الصادرات . ولا زالت صادراتها من النفط الخام تواجه بعض الحواجز التجارية في أسواق البلدان المتقدمة ، كما لا زال النفط المكرر يواجه تصاعداً في التعريفات الجمركية ، والإجراءات غير الجمركية ، كما تخضع منتجاته لرسوم استهلاك داخلية في بعض الدول مما يضعف الطلب عليها [9] . ولما كان الهيدروكربونات من المنتجات المستبعدة في جولة أوروجواي ، فإن ذلك يعتبر من منظور البلدان العربية المنتجة الرئيسية للنفط - ومنها قطر - من أكبر جوانب الضعف في الجولة ، ومن أكثر السلبيات التي تتعرض لها . غير أن ذلك يرجع إلى أن الدول البترولية كانت دائماً غائبة عن دورات المفاوضات

السابقة ، ولم يكن من بينها عضو في الجات سوى الكويت . ولا شك أن انضمام قط كبلد عربي بترولي إلى منظمة التجارة العالمية ، بالإضافة إلى الإمارات والبحرين ، وفي المستقبل القريب السعودية وعمان سوف يؤدي إلى تغير هذه الأوضاع ، خاصة أن هذه الدول تملك قوة تفاوضية يعتد بها - نظراً لاتساع أسواقها المحلية أمام صادرات الدول الصناعية . ومن الممكن - مستقبلاً - استخدام هذه القوة التفاوضية في سبيل إزالة ، أو تخفيف القيود المفروضة على صادراتها النفطية .

- **انخفاض هوامش الأفضلية في برامج نظام الأفضليات المعمم - المقدمة لدولة قطر :**

من المحتمل أن يؤدي التحرير التجاري المعمم اللاحق لجولة أوروجواي إلى ضياع فرص سوقية لقطر للمنتجات التي تستفيد من الأفضليات الممنوحة ، ويعود عليها بالضرر . ويتوقف حجم هذه الخسارة على فرق التعريفة ، وحصة السلعة من مجموع صادراتها .

لا يجوز المبالغة في هذا الأثر السلبي ، خاصة وأن الهامش التفضيلي كان محدوداً لدرجة كبيرة بسبب ما طرأ من تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية ، خلال الدورات السابقة .

- **ارتفع أسعار الأغذية :**

سوف يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية - نتيجة لخفض الدعم على الزراعة - إلى زيادة قيمة الواردات الغذائية ، مما يسبب تدهوراً في الميزان التجاري ، وارتفاع قيمة المدخلات الزراعية للصناعات الغذائية .

- **منافسة السلع المحلية :**

يتوقع أن يؤدي الانضمام للجات - من خلال تخفيض التعريفة على بعض السلع خاصة الكيماوية والبلاستيكية - إلى زيادة حجم الواردات الصناعية القطرية ، مما قد يكون له تأثير سلبي على الإنتاج الصناعي ، ويعرض المنتجات المحلية للمنافسة مع السلع المستوردة الأجنبية . ولكن انخفاض التعريفة المفروضة أصلاً بوجه عام ، وطول المهلة المقدمة ، علاوة على تمتع هذه المنتجات بميزة نسبية قد يخفض من هذا الأثر السلبي . ولكن مع ذلك لابد من تقوية وضع هذه الصناعات ، وتدعيم قدرتها التنافسية من خلال رفع مستوى الجودة ، وخفض التكلفة ، والالتزام بالمواصفات القياسية .

٤- السياسة المتعلقة بالإغراق :

تحتاج الدولة لاتخاذ إجراءات تنظيمية لمكافحة الإغراق ممثلة في الآتي :

- مكافحة الإغراق من قبل المستوردين الأجانب - ذلك أن المنتجات المستوردة الإغراقية تلحق ضرراً بالغاً بالمنشآت الإنتاجية الوطنية القائمة التي تنتج سلعاً مماثلة أو بديلة ، أو تعرقل قيام بعض المنشآت بكل ما يستتبع ذلك من آثار على العمالة وزيادة القيمة المضافة والناتج المحلي . وذلك على الرغم من المنافع التي يحققها المستهلك نتيجة انخفاض الأسعار لفترة قصيرة . ذلك أن الإغراق يخرج المنافسين من السوق ، ويحقق للمنتج الذي مارس الإغراق مركزاً احتكارياً يمكنه من رفع السعر في المستقبل . وبالتالي يجب اتخاذ التدابير التالية :

  - وضع قوانين مكافحة الإغراق وقوانين التدابير التعويضية ، بالإضافة إلى إجراءات التقييم الجمركي التي تتمشى مع اتفاقيات جولة أوروجواي .

  - تطوير قدرات إدارية للإشراف على تطبيق هذه القوانين من خلال آلية التعويضات التجارية لإجراء التحريات لإثبات الضرر المادي ، والتحريات بشأن تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية ، بالإضافة إلى حالات اللجوء إلى إجراءات الوقاية .

  - تعزيز خبرات الإدارات التجارية الوطنية حتى في مجال جمع البيانات الإحصائية الوطنية الكافية ، وإجراء التحليلات ذات الصلة تمكن الحكومات من تشخيص المصالح التجارية الوطنية بدقة ، وإعداد استراتيجية التجارة الملائمة والدخول في مفاوضات تجارية متعددة الأطراف .

  - وضع أسعار قياسية « أسعار إشارة » للمنتجات الوطنية تأخذ بالاعتبار مصلحة المنتجين والمستهلكين ومقتضيات تطوير الصناعة الوطنية [10] . وتكون أسعار الإشارة بمثابة الأساس الذي يستخدم للمقارنة مع أسعار السلع المستوردة لتحديد حالات المنافسة غير العادلة وقياس آثارها على الصناعة المحلية ، واتخاذ الإجراءات ضدها .

- لابد من الابتعاد عن الإجراءات الإغراقية للمنتجين الوطنيين حيث أن الإغراق يسبب خسائر كبيرة للدول المصدرة بأسعار إغراقية . ذلك أن ممارسة الإغراق من قبل مؤسسة معينة قد تؤدي إلى تحمل هذه المؤسسة خسائر مالية ما لم يتم تعويضها ، إما عن طريق رفع الأسعار

المحلية على حساب المستهلك المحلي ، أو عن طريق الدعم الحكومي أي التدخل في آلية السوق، مما يؤدي إلى تخصيص غير رشيد للموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى القومي، ومزيد من عجز الميزانية الحكومية .

٥- التكامل الإقليمي :

التكامل الإقليمي والتعاون الإقليمي ، وتنسيق السياسات التجارية سيكون لازماً لمواكبة التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي .

أن أفضل وسيلة للتعامل مع الجات ، وكذلك مع التكتلات الأخرى ، ومع التطورات الاقتصادية الكبرى على الساحة العالمية - هو أن تكون من خلال التكتل إن لم يكن تكتلاً اقتصادياً عربياً فعلى الأقل سوق خليجي مشترك . خاصة وأن إقامة هذا التكامل تسمح به أحكام اتفاقية الجات ، وتقرر له معايير وشروط وضوابط معينة يمكن مراعاتها .

وإقامة هذا التكامل يسمح للدول المنضمة إليه بتحقيق عدة مكاسب من أهمها :

- النمو السريع للتجارة داخل التكتل واستحواذه على نصيب متزايد من التجارة العالمية .
- التفاوض والمساومة من مركز أقوى مع الأطراف الأخرى في الجات : دولاً أو مجموعات ، سواء في إطار جولات المفاوضات التجارية المقبلة ، أو في إطار آلية تسوية المنازعات ، أو الأنواع الأخرى من المشاورات الجماعية ، أو تطوير السياسات التجارية العالمية .
- الاستفادة من اتساع السوق الخليجي أو العربي ، ودعم وتنويع الطاقات الإنتاجية ، والصمود في وجه المنافسة الأجنبية بالاستفادة من ميزة الإعفاء من الرسوم الجمركية بين الدول ، والرسوم الجمركية الخارجية الموحدة في نطاق الاتحاد الجمركي .
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير واتساع السوق باعتباره قاعدة للتوجه نحو التصدير .
- القدرة على تحمل تكاليف التطور التكنولوجي .

وفي هذا الخصوص قد يكون من الضروري **إقامة جهاز فني على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي** ، مدعم بالخبرات الفنية المتخصصة . يهتم هذا الجهاز بمتابعة ورصد كل ما يتعلق بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للإفادة منها في تنسيق السياسات التجارية والتفاوض المستقبلي .

٦- سياسات التعويض عن تآكل المعاملة التفضيلية :

إن إيجاد حل دائم لمشكلة التآكل في المعاملة التفضيلية يتمثل في الاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية نتيجة جولة أوروجواي ، وذلك من خلال استراتيجية لتنويع الإنتاج تأخذ بالمنظور الأوسع للتحرير التجاري - بالنسبة لزيادة المنتجات ذات النوعية الأفضل والتي تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية .

ثمة اتفاق واسع النطاق على النتائج الإيجابية للجولة بالنسبة لدخول السوق ، والتي يحتمل أن تعود بالنفع على الدول النامية ذات التوجه للخارج والهياكل الإنتاجية الأكثر كفاءة وتنوعاً ، وذلك على حساب الدول التي تعتمد على الأفضليات التجارية لدخول السوق . فالتحرير المتبادل للأسواق سيؤمن الدخول إلى الأسواق الأجنبية في المجالات التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى - فإنها بتأمينها لأسواق وارداتها ستحسن من شفافية أنظمتها التجارية ، وإمكانية التنبؤ باتجاهاتها في مواجهة شركائها التجاريين . إن التوجه للتصدير والسوق فيه تعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال تخصيص أكثر كفاءة للموارد . وتتوقف قدرة البلد على استغلال الفرص التجارية الجديدة الناتجة عن تحسين فرص دخول الأسواق - يتوقف على مدى قدرتها على إحداث تغير سريع في توجهها الانفتاحي باتخاذ المزيد من الإجراءات لتحرير الواردات ، وإتباع سياسات تجارية أكثر حياداً نحو قطاعات التصدير . كما أن تنمية التجارة البينية مع الدول العربية والدول النامية ، وإنشاء منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون - وذلك بالطبع بعد إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس ذاتها - يمكن أن تعوض هذا التآكل في المعاملة التفضيلية ، بل على العكس يساعد على الحصول على معاملة تفضيلية حقيقية ومستقرة .

٧- تحسين استجابة العرض في الزراعة :

فيما يختص بالتدهور المحتمل في الميزان التجاري لدولة قطر وارتفاع أسعار مدخلات الصناعةالغذائية بسبب ارتفاع أسعار الأغذية ، وحيث أن فترة تنفيذ التخفيضات في الدعم الزراعي تمتد حتى نهاية العقد الحالي ، فإن هذا من شأنه أن يعطي مهلة ، تحاول الدولة خلالها تحسين استجابات العرض في شكل زيادات في الاستثمار واستخدام التقنيات الحديثة الملائمة لظروفها المحلية .

ختاماً فيما يلي جدول تلخيصي لتوضيح أهم النتائج الكلية لانضمام دولة قطر إلى منظمة التجارة العالمية ، وللسياسات المقترحة لتعظيم مكاسب الاقتصاد القطري من هذا الانضمام .

جدول توضيحي : النتائج الكلية لانضمام دولة قطر إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعة التحويلية وأهم السياسات التي يجب إنتهاجها لتعظيم منفعتها

النتائج الكلية للانضمام	السياسات المقترحة
أولاً : الالتزامات :	
١ - الالتزام بربط التعريفة الجمركية	
٢ - الالتزام بخفض التعريفة الجمركية	تدعيم الموقف التنافسي للصناعة الكيماوية
ثانياً : إيجابيات الانضمام :	
١ - الحصول على حصانة ضد المعاملة غير التمييزية في التبادل مع الدول الأعضاء	
٢ - التمتع بالمعاملة التفضيلية المتمتعة بها الدول النامية .	
٣ - تحسين الكفاءة الاقتصادية وتزايد القدرة على النفاذ إلى أسواق التصدير .	إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها قطر بميزة نسبية ، ومحاولة خلق سلاسل إنتاجية متكاملة لها ، خاصة الكيماوية والمعدنية وزيادة القدرة التصديرية من خلال إجراء دراسات ورفع مستوى الجودة والتقدم التقني وإنشاء مؤسسة تمويل وضمان وتأمين للصادرات .

٤ - حماية الصناعة المحلية	تبني نظام حماية أكثر فعالية يعتمد على معايير موضوعية ، واتخاذ إجراءات تنظيمية لمكافحة الإغراق .
٥ - تحقيق الاستقرار وزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ	إجراء دراسات للطلب العالمي وإمداد المستثمرين والمنتجين بالمعلومات والبيانات .
٦ - إمكانية قيام اتحاد جمركي	التكامل والتعاون الإقليمي ، وتنسيق السياسات التجارية .
ثالثاً: سلبيات الانضمام	
١ - عدم إدراج المنتجات البترولية	استخدام القوة التفاوضية في سبيل إزالة أو التخفيف من القيود المفروضة على المنتجات البترولية .
٢ - انخفاض الهوامش التفضيلية من برامج النظام المعمم	الاستفادة من انفتاح الأسواق المحلية ودخول أسواق جديدة ، وزيادة القدرة التنافسية وإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي بعد إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس .
٣ - ارتفاع أسعار الأغذية	تحسين استجابة العرض في الزراعة
٤ - منافسة السلع المحلية	زيادة القدرة على المنافسة

المراجع

[١] اختلف التقدير الكمي لزيادة الدخل العالمي لمجموعة من الدراسات ، حيث قدرت بحوالي 212.1 بليون دولار في دراسة :

Nguyen. T, Perroni. C, Wigle. R, " An Evaluation of The Draft Final Act of The Uruguay Round ", Economic Journal, Vol. 103, Nov. 1993 .

وقدرت بحوالي 213 بليون دولار في دراسة :

Goldin. I, Knudsen. O, Mensbrugghe. D, Trade Liberalization : Global Economic Implications, Paris, OCDE, Development Centre, Washington, World Bank, 1993 .

وقدرت بحوالي 230 بليون دولار في دراسة :

Gatt Secretariat, Analysis of The Proposed Uruguay Round Agreement, With Particular Emphasis On Aspects Of Interest To Developing Countries, Geneva, Nov. 1993 .

وقدرت بحوالي 274.1 بليون دولار في دراسة :

Oecd, Assessing The Effects Of The Uruguay Round, Trade Policy Issues2, Paris 1993 .

[2] Gatt Secretariat, (op. cit. Nov. 1993) .

[3] Gatt, The Legal Taxts, The Results of The Uruguay Round of Multilateral Trade Negociations, Gatt, Geneva, 1994 .

[٤] الجات ، تحليل نتائج دورة أوروجواي على الاقتصاديات النامية ، مذكرة أمانة الجات ، 29 نوفمبر 1993 .

[٥] جيسوس سياد ، « نتائج اتفاقية دورة أوروجواي » ، ندوة اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية ، الكويت 17-18 يناير 1995 .

[٦] بول شابريه ومحمد العريان وراقية معلي فطين ، « النتائج الممكنة لدورة أوروجواي بالنسبة للبلدان العربية : تحليل عام »، ندوة اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية ، الكويت 17-18 يناير 1995 .

[7] Eurostat, External Trade : System of Generalized Tariff Preferences, Luxembourg, 1989 .
Unctad, Japan's GSP, The Japan Tariff Association under The Auspices of the Ministry of Foreign Affairs,1990-1991.
Unctad, Generalized System of Preferences, Handbooke on The Scheme of The United States of America, 1989 .

[٨] جمال زروق ، « آثار دورة أوروجواي على البلاد العربية » ، ندوة اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية ، الكويت 17-18 يناير 1995 .

[٩] سعيد النجار ، « نحو نظام تجاري دولي مفتوح » ، ندوة اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية ، الكويت 17-18 يناير 1995 .

[١٠] ماجد بدر جمال الدين ، د. محمد سعيد عبد العزيز « الإغراق والمنافسة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي « التعاون الصناعي » ، عدد 23 يناير 1986.